العرب
الأحد 2019/12/01
السنة 42 العدد 11545

السعودية والإمارات تفتحان باب السباق المشترك نحو العشر الأوائل عالميا

نموذج استثنائي للتعاون العربي

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

هناك شيء ما مختلف في سياقات التعاون الثنائي بين الدول العربية، تعكسه العلاقات السعودية الإماراتية التي بلغت مرحلة متقدمة من التنسيق التكاملي المنطلق من رؤية إستراتيجية لا تقف عند الآن وهنا، وإنما تتجاوزهما إلى آفاق إقليمية ودولية ومستقبلية شاسعة، بمشروع عربي حضاري حداثي تقدمي واع بكل التحديات ومستعد لتحقيق مختلف الرهانات.

اليوم، وفي ظل سياسة المحاور، وفي وقت تتنافس فيه المشاريع التوسعية الإقليمية لكل من إيران وتركيا وإسرائيل على بسط نفوذها في المنطقة، يبدو المشروع السعودي الإماراتي عنوانا لمرحلة النهوض العربي، واعدا بالتأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ العرب، على أسس عملية، ووفق خطط علمية، الهدف منها تشكيل قطب إقليمي ودولي فاعل سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وقادر على تحصين الأمن القومي العربي بالتصدي لكل المؤامرات والأطماع الخارجية، وعلى بناء منظومة إستراتيجية بمقاسات القدرة على مواجهة مختلف أشكال التحولات الدولية.

جاءت زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى أبوظبي، الأربعاء، لتؤكد على هذا التوجه الذي جسدته أجواء ومضامين ونتائج الاجتماع الثاني لمجلس التنسيق السعودي ـ الإماراتي بهدف تفعيل محاور التعاون المشترك للتكامل بين البلدين اقتصاديا وتنمويا ومعرفيا وعسكريا، حيث أشار ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد إلى الإنجازات والنتائج الإيجابية الكبيرة التي حققها مجلس التنسيق على أرض الواقع، وإطلاقه خلال الفترة القصيرة الماضية مبادرات نوعية لتحقيق رفاهية شعبي البلدين من خلال 20 مجالا تنمويا مشتركا من بينها الاقتصاد والأمن والتنمية البشرية وغيرها.

وأكد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن اقتصاد البلدين المشترك يحتل المرتبة السادسة عشرة عالميا، ويمكن العمل من أجل أن يصبح من أكبر 10 اقتصادات في العالم، كما تتعدى الاستثمارات الخارجية الإماراتية السعودية حاليا 250 مليار دولار في قطاعات اقتصادية مختلفة وتعد صناديقهما الاستثمارية في المركز الأول عالميا، وأسواقهما المالية تتعدى 720 مليار دولار، مبرزا أن هذا النموذج الفريد من نوعه في التكامل لا يعود بالنفع على الدولتين فقط، بل يقود قاطرة التعاون الخليجي، ويقدم نموذجاً استثنائياً للتعاون العربي – العربي، ويضع البلدين في مكانة متميزة على خارطة التحالفات العالمية.

إن تلك الأرقام والمعطيات التي أوردها ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد في كلمته تقدم صورة واضحة عن مستوى تطلعات البلدين لاحتلال مكانة متقدمة عالميا تصل إلى سباق الدول العشر الأولى، وبالتالي ستكون الأبرز في مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط، وستتزاحم مع الدول المصنعة الأبرز في الغرب وفي جنوب شرق آسيا، لتفرض نفسها كصاحبة قرار سياسي واقتصادي متقدم في العالم.

المشروع السعودي الإماراتي عنوان لمرحلة النهوض العربي، وتأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ العرب، على أسس عملية، ووفق خطط علمية، الهدف منها تشكيل قطب إقليمي ودولي فاعل سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وقادر على تحصين الأمن القومي العربي

وتبدو رؤية الشيخ محمد بن زايد كجزء من طموحات بلاده التي تسابق الزمن لتكريس نفسها كواحدة من الدول الصاعدة بمؤشرات يحتل بعضها المرتبة الأولى دوليا، وهي رؤية تتفاعل إيجابيا مع رؤية المملكة وولي عهدها الأمير محمد بن سلمان الذي أكد أن عمق العلاقات بين البلدين انعكس بشكل جلي من خلال انسجام رؤية مجلس التنسيق السعودي – الإماراتي مع الاستراتيجيات الوطنية للبلدين، وتكامل "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" و"رؤية الإمارات 2021" اللتين تستهدفان تحقيق الريادة والرخاء الدائمين لشعبيهما الشقيقين، وبناء الأمل وتعزيز التقدم في المنطقة.

في مايو 2016، تم الإعلان عن تأسيس مجلس التنسيق السعودي الإماراتي الذي عقد في يونيو 2018 أولى اجتماعاته تحت مسمى "إستراتيجية العزم"، وتم الإعلان عن 44 مشروعا استراتيجيا سعوديا إماراتيا مشتركا في المجالات الاقتصادية والتنموية والعسكرية، علما وأن المجلس يهدف إلى وضع رؤية مشتركة تعمل على تعميق واستدامة العلاقات بين البلدين وتعزيز المنظومة الاقتصادية المتكاملة بينهما، وإيجاد الحلول المبتكرة للاستغلال الأمثل للموارد الحالية، وبناء منظومة تعليمية فعّالة ومتكاملة قائمة على نقاط القوة التي تتميز بها الدولتان، إلى جانب تعزيز التعاون والتكامل بينهما في المجال السياسي والأمني والعسكري، وضمان التنفيذ الفعال لفرص التعاون والشراكة إضافة إلى إبراز مكانة الدولتين في مجالات الاقتصاد والتنمية البشرية والتكامل السياسي والأمني والعسكري، وتحقيق الرفاه الاجتماعي في البلدين.

وتعتبر إستراتيجية العزم خطوة غير مسبوقة عمل عليها 350 مسؤولا وخبيرا من البلدين ينتمون إلى 139 جهة حكومية وسيادية وعسكرية، بينما حددت قيادتا البلدين خمسة أعوام لتنفيذ المشروعات الإستراتيجية التي تهدف إلى بناء نموذج تكاملي استثنائي بين البلدين من خلال ثلاثة محاور رئيسة تضمن تشبيك المصالح وتوحيد الإمكانات وتحقيق الرقي.

وترتكز رؤية المجلس على خلق نموذج استثنائي للتكامل والتعاون بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين الإقليمي والعربي، عبر تنفيذ مشاريع إستراتيجية مشتركة من أجل سعادة ورخاء شعبي البلدين، فيما شُكّلت لجنة تنفيذية لتضمن التنفيذ الفاعل لفرص التعاون والشراكة بين البلدين وأقرت منذ اجتماعها الأخير في أبريل 2019 تفعيل سبع لجان تكاملية تدير وتنظم 20 مجالاً ضمن القطاعات ذات الأولوية، وتتبنى نهجًا استباقيًا في تقييم الفرص المتاحة للتعاون المشترك بين البلدين.

وفي الاجتماع الثاني لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي تم الاتفاق على جملة مبادرات مهمة هي التعاون بين هيئة السياحة في المملكة ووزارة الاقتصاد بالإمارات على إصدار تأشيرة سياحية مشتركة للمقيمين في البلدين عند الوصول، وتسهيل انسياب الحركة في المنافذ التي من شأنها تعزيز التعاون الجمركي بين البلدين، وتوثيق العمل بين الدولتين في الأمن الغذائي حيث سيتم التعاون لتوفير غذاء آمن ومستدام بأسعار مناسبة للجميع وفي الظروف كافة، وتفعيل اتفاقية الأمن السيبراني، والتي تهدف إلى دعم توفير فضاء سيبراني موثوق لكل بلد يمكن من خلاله تقديم خدمات وتعاملات إلكترونية آمنة.

كما يسعى البلدان إلى إصدار عملة رقمية إلكترونية بشكل تجريبي بهدف فهم ودراسة أبعاد التقنيات الحديثة وجدواها في تعزيز الاستقرار المالي، وبناء مصفاة لتكرير النفط الخام بطاقة 1.2 مليون برميل في اليوم مع مجمع حديث للبتروكيماويات بتكلفة 70 مليار دولار غرب الهند، وإنشاء مجلس الشباب السعودي الإماراتي تعزيزًا للشراكة بين الشباب في البلدين وتمكينا له من المشاركة في وضع التصورات التنموية المستقبلية.

إن من ينظر مليا في هذه المبادرات يدرك أنها ترتبط بسعي مشترك للانطلاق حالا نحو منظومة اتحادية متقدمة بأبعاد مرتبطة أساسا بالثقة المتبادلة أمنيا وإستراتيجيا وسياسيا واجتماعيا وبالرغبة في مواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى بجهد الفريق الواحد، وبالعمل المشترك لضمان رفاه الشعبين وتحقيق طموحات الأجيال الصاعدة، وتوجيه رسالة إلى الإقليم والعالم بأن مسارات أي تفاهمات ستمر عبر منظومة التنسيق بين أبوظبي والرياض بما يمثلانه من ثقل سياسي واقتصادي وثقافي وتنموي.

مثلت زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى الإمارات عشية الاحتفال بالعيد الوطني الـ48 مناسبة مهمة للتأكيد على أن النهر أسس مجراه وأن التنسيق بين البلدين عرف طريقه، وأن العلاقات السعودية الإماراتية أصلب وأقوى مما يعتقد محترفو التشكيك، وأن التحالف بين البلدين ليس وليد حالة أو حادثة أو قضية أو تحدّ بعينه، وإنما هو خيار مبني على تجاوب عملي وعقلاني ورؤيوي وانسجام فكري وإستراتيجي بين قيادتي البلدين اللذين يمثلان حاليا روح التطلع في مسارات الإصلاح العربي على جميع الصعد.

كما جاءت الزيارة قبيل أسابيع من الولوج إلى عام 2020 الذي وصفه الأمير محمد بن سلمان بعام الإنجازات الدولية، قائلا "نحن على أعتاب احتضان فعاليات دولية كبيرة وصلنا إليها بعد تخطيط وعمل وجهد متواصل، فرئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين خلال عام 2020 واحتضان دولة الإمارات العربية المتحدة لمعرض إكسبو 2020 هما خير دليل على ما تحظيان به من مكانة دولية مرموقة"، مقدما الدعوة إلى دولة الإمارات لتحل ضيف شرف على قمة مجموعة العشرين المقبلة التي تتولى المملكة رئاستها.

«إيغاد» تشرع في تسريع خطوات مكافحة الإرهاب

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

بدأت حياة جديدة تدب في شرايين منظمة رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية للتنمية بشرق أفريقيا (إيغاد)، وقد ظهرت خلال القمة التي عقدت في أديس أبابا الجمعة، بعد أن كاد دورها يندثر نتيجة عجزها عن وأد الصراعات أو تبني خطط محددة للتنمية منذ تشكيلها في بداية التسعينات، ما قلل من أهمية الفكرة التي قامت عليها وانطلقت من الرغبة في تحقيق السلام.

ناقشت أعمال الدورة 13 قضايا مكافحة الإرهاب ووقف نشاط الجهاديين في المناطق الحدودية، وتأمين الحركة البحرية من القرصنة، خاصة في منطقة خليج عدن والسواحل الصومالية في البحر الأحمر، حيث تنامت تهديدات تعرقل الجهود المبذولة حاليا لإيجاد تسويات سياسية مناسبة للكثير من النزاعات في القرن الأفريقي، ورفع مستوى التعاون على أسس تنموية مشتركة، وقيام بعض الجهات بدعم جماعات متشددة لعرقلة التصرفات التي تبذلها قوى إقليمية ساعية نحو تهدئة التوترات.

جاء اختيار السودان، خلفا لإثيوبيا، لرئاسة منظمة "إيغاد" كحل وسط لتجنب تداعيات محتملة تؤثر على المصالح المشتركة، حيث سعت كينيا وجيبوتي إلى الحصول على نفس المقعد الذي جلست عليه أديس أبابا لمدة عشر سنوات، وربما تكمن دلالة اختيار الخرطوم في تحولها إلى رمز صاعد ومبشر في عالم السلام، فانفتاح الحكومة على الحركات المسلحة في السودان لتسوية الصراعات يمثل دلالة جيدة تؤكد الإيمان بمبدأ الحلول الوفاقية.

تأتي أهمية قمة "إيغاد" في أديس أبابا من انعقادها وسط أجواء تشجع على الاتجاه نحو التعاون الإقليمي، وإمكانية الاستفادة من الفرص المواتية لتطوير مكونات التنسيق وحصد عوائد قيّمة تساعد الجميع على التخلص من ميراث طويل من حالات العداء. الأمر الذي لم يكن متاحا من قبل، فالمنظمة أخفقت في تقديم مبادرات جادة لإطفاء الاقتتال الذي عجّت به المنطقة، من الصومال إلى السودان، ومن إثيوبيا إلى جيبوتي، ومن أوغندا إلى إريتريا، بما سمح بتحوّلها إلى بيئة خصبة لحركات متطرفة، وجماعات عابرة للحدود، وجدت جهات كثيرة ترعاها، وتقدم لها مساعدات لتمديد أوار المعارك.

تتجه منطقة شرق أفريقيا إلى فاصل سياسي لعبت دول منضمّة إلى "إيغاد" دورا مهما فيه، مثل إثيوبيا، وساعدت دول من خارجها، مثل الإمارات والسعودية، على تشجيع منهج ربط السلام بالتنمية، بما أدّى إلى إطفاء بعض النيران، وسمح بمنح ملف الإرهاب أولوية، ليكون قاسما بين العديد من التوجهات، لذلك فعدم إيجاد وسيلة ملائمة للحد من انتشار العنف سوف ينعكس سلبا على التوجهات الساعية إلى تهدئة المنطقة.

لدى غالبية دول "إيغاد" قناعة بأن هناك دوائر تعمل على توظيف التنظيمات المتشددة لإفساد ملامح السلام التي شاعت في المنطقة، وظهرت بصماتها في تصورات إثيوبيا مع إريتريا، والصومال حيال كينيا، والتقارب العام مع جيبوتي، ناهيك عن الإجراءات المتخذة في كل من السودان وجنوب السودان لجلب السلام الداخلي، وتعظيمه في الحصول على سلام مشترك ينهي حقبة عميقة من الخلاف حول ملفات جوهرية.

أحسنت قمة أديس أبابا الأخيرة في التحذير من مخاطر الإرهاب، المتوقع أن تتزايد معالمه في شرق أفريقيا ما لم تتمكن منظمة "إيغاد" والدول الصديقة لها من التفاهم حول الرؤية العامة لمواجهة التحديات الناجمة عنه، لأن الموجة العنيفة الأولى خلال العقدين الماضيين، وقد تراجعت حدّتها حاليا، كانت كفيلة بتقديم دروس لمنع تكرار مآسيها الأمنية.

لكن ثمة ملامح لموجة تقوم خلالها تنظيمات متطرفة بمحاولة استعادة قيادتها عبر تنشيط الأذرع الإسلامية السياسية والعسكرية في المناطق الحدودية، عقب تقليص أدوارها في دولة مثل السودان، كانت قاعدة خلفية للكثير من الحركات الجهادية في المنطقة.

رمت إريتريا الخميس الماضي بحجر كبير في هذه المياه، عندما اتهمت قطر رسميا بـ"التورط في مخطط تخريب ضد أسمرة، والقرن الأفريقي، بدعم الإرهاب لضرب استقرار المنطقة بأسرها"، وهي إشارة بدت كجرس إنذار جديد على طبيعة المخاطر التي تنتظرها منطقة شرق أفريقيا برمتها، إذا عجزت دولها عن سدّه مبكرا، ولم تتخذ الإجراءات الكافية لوقف التدهور على هذا المستوى.

قالت أسمرة في بيان رسمي، إن الدوحة وضعت مخططا هدفه ضرب استقرار المنطقة عامة، وإريتريا خاصة، والتخطيط لهز استقرار منطقة شرق السودان، وتحديدا بورتسودان، والتي شهدت مواجهات عنف مؤخرا، وبدت أصابع بعض الحركات الإسلامية واضحة عليها.

يقوم المخطط القطري على توحيد بعض المعارضين من الإسلاميين، وجمعهم لتوسيع قاعدة الدعم والتأثير ضد النظام والسلطات الحاكمة في أسمرة، وتحريض المسلمين في إريتريا على الثورة والتمرد، وإفساح المجال للعمل العسكري في مخيمات تدريب بشرق السودان لعناصر من الإخوان المسلمين، يتمّ فيها التدريب على الأسلحة وزراعة الألغام والاغتيالات الفردية لشخصيات سياسية، بمعنى آخر تكريس العنف في المنطقة وإحباط المحاولات الجادة لوقفه.

لدى غالبية دول «إيغاد» قناعة بأن هناك دوائر تعمل على توظيف التنظيمات المتشددة لإفساد ملامح السلام التي شاعت في المنطقة، وظهرت بصماتها في تصورات إثيوبيا مع إريتريا، والصومال حيال كينيا، والتقارب العام مع جيبوتي

وعدت وزارة الخارجية في إريتريا بتقديم المزيد من تفاصيل المخطط القطري، خاصة في شرق السودان، الذي يبدو أن الدوحة تسعى إلى تحويله إلى ما يُشبه القاعدة الخلفية للمزيد من الخلخلة في المنطقة، ومنع انهيار المرتكزات التي يتم الاعتماد عليها، بعد أن تلقت ضربات وعرة أفضت إلى تراجع فعاليتها المعتادة.

هذه واحدة من التطورات التي تبين أهمية التعاون بين دول "إيغاد"، وتكشف إلى أي درجة أن المرحلة المقبلة قد تكون حافلة بمفاجآت على مستوى ردود أفعال القوى المستفيدة من استمرار الصراعات والعمل على توسيع نطاقها، وعلى صعيد الدول المتضررة والتي تجد أن المنطقة لم تبارح الألم، بل هناك من يريدون القبض على زمام المبادرة، وجعل الإرهاب الرقم المركزي في المعادلة، وإفشال التحركات الهادفة إلى نشر السلام وتشجيع التنمية.

أصبح المجال مفتوحا لتحقيق تقدم كبير في هذا الفضاء، مع ارتفاع معدل اليقين بأن البحث عن السلام وعدم فصله عن محور التنمية هو السبيل للتغلب على الأزمات المتراكمة، والوحيد الذي يردع من يريدون بقاء المنطقة على فوهة بركان قابل للانفجار في أي لحظة.

ولذلك على السودان، كرئيس لهذه الدورة في "إيغاد" قيادة المنظمة بما يسمح بالتكاتف وتخطي المشكلات، لأن الدوران في حلقة الخطاب الإنشائي السابق سوف يمنع السلام، ويكبح التنمية، فهناك أعداء لن تبارح عيونهم المنطقة، ولن يرضوا بأقل من إشاعة الفوضى وتعميم الانفلات.